

١٥٥/٣٢ - إعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي

ان الجمعية العامة ،

تعتمد الإعلان التالي :

إعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي

ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،

إذ تؤكد من جديد التزامها الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها
وعزمها على ضمان أحوال تتيج فيها لجميع الشعوب ان تعيش وتزدهر في سلام يكتسفه
العدل ،

وإذ تشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية
والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة المرفق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٧٠ (٥٦) ، والإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي المرفق في ١٦ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٧٠ (٥٧) ، وكذلك إعلان فتح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
المرفق في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ (٥٨) ، وتعريف العدوان المرفق في
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ (٥٩) ،

وإذ تعلم بأن تسوية المشاكل الدولية تسوية فعالة تستدعي قدراً متزايد على
الدوام من الانسجام والتعاون بين الدول ،

ومرعاة مبدأ على ايجاد الأحوال التي تتمكن فيها جميع الدول من تجديد كل
كواردها لتسوية تحسسين الأحوال المعيشية لشعوبها دون خوف من الاكراه أو التهديد
أو استعمال القوة ،

وإذ تلاحظ بارتياح ان السنوات الأخيرة شهدت تعاظم الاهتمام وتزايد
البرغبة في تخفيف حدة التوتر ،

(٥٦) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق .

(٥٧) القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

(٥٨) القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٥٩) القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، المرفق .

واقترانها منها بـسبب الحاجة الى بذل جهود إضافية لتوسيع نطاق هذا الاتجاه كي يشمل جميع مناطق العالم وكي ييسر تسوية المشاكل الدولية القائمة بالمواصلات السلمية عن طريق المشاركة والتعاون فيما بين الدول ،

وان تسلّم بأن استمرار سياسات المواجهة والتنافس بين الدول أو مجموعات الدول يتنافى مع تخفيف حدة التوتر الدولي ،

وان تؤكد من جديد ان السلم والأمن في جميع انحاء العالم لا يتحققان من الاعتراف المتبادل المتزايد بين الدول ، وان تحرس من ثم على العمل في سبيل إزالة جميع مصادر التوتر والاحتكاك ،

واقترانها منها بأن التدابير الرامية الى خلق الثقة تستطيع المساهمة في تخفيف حدة التوتر الدولي ،

واقترانها منها أيضا بأن لا حراز التقدم في المفاوضات المتعلقة بمراقبة الأسلحة ونزع السلاح ، ولا سيما في الميدان النووي ، وإزالة خطر الحرب ، أهمية كبيرة نسبي مواصلة تخفيف حدة التوتر وزيادة تنمية العلاقات الودية بين الدول ،

واقترانها منها بأن إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة بين الدول شرط هام لا قرار سلم حقيقي ودائم وتحقيق الانسجام بين الدول ،

واقترانها منها أيضا بالحاجة الى القضاء على جميع اشكال العدوان ، ولا احتلال الأجنبي ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وإلى ضمان احترام حقوق الانسان ، وإلى القضاء على الاستعمار عن طريق ممارسة حق تقرير المصير ممارسة حرة ، وإلى استكمال شأية المنصورة والتميز المنصري وغيرهما من اشكال الظلم ،

وان تسترشد ، بالتالي ، بحاجة جميع الدول الى ان تواهمل ، من اجل مصلحة السلم العليا ، مستقبل البشرية ، جهودها في سبيل زيادة تخفيف حدة التوتر ، وتشجيع قيام علاقات أفضل فيما بينها ، وتعزيز الانفتاح وتوسيع نطاقه ، وتحقيقا لهذه الغاية ،

تعلن تصحيحها على ما يلي :

١ - ان تلتزم التزاما حازما باحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك المبادئ والاعلانات المقبولة عالميا التي تستهدف تعزيز السلم والأمن العالميين وتنمية العلاقات الودية والتعاونية بين الدول وان تشجع تنفيذها ، وأن تفي بالتزاماتها المترتبة على المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تخدم تحقيق هذه الأهداف ؛

٢ - ان تنظر في اتخاذ خطوات جديدة مجدية ، في مسائل مفاوضات مراقبة التسليح الثنائية والمتعددة الأطراف ، بهدف تحقيق وقف سباق التسليح ، ولا سيما سباق التسليح النووي ، في مرحلة مبكرة وتطبيق تدابير لنزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، هدفها النهائي نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ؛

٢ - أن تيسر التسوية السلمية العاجلة للمشاكل الدولية التي لا تزال دون حل و أن تجهد في سبيل إزالة اسباب التوتر الدولي وآثاره على حد سواء . كي يتسنى للعلاقات بين جميع الدول ان تتطور باتجاه التعاون والصداقة بغية الحيلولة دون تكرار حالات قد تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ؛

٤ - ان تعزز دور الامم المتحدة بوصفها أداة رئيسية لصيانة السلم والامن الدوليين وذلك بمقتضى قدرات المنظمة على احلال السلم وصيانة السلم ؛

٥ - ان تستنق عن التهديد بالقوة واستعمالها وان تلتزم في علاقاتها مع الدول الاخرى بمبادئ المساوى في السيادة والامانة الاقليمية وعدم جواز انتهاك حرمة الحدود الدولية وعدم جواز حيازة واحتلال اراضي الدول الاخرى بالقوة وتسيمة المنازعات - بما في ذلك منازعات الحدود - بالوسائل السلمية دون غيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام حقوق الانسان واحترام حق جميع الدول في ان تختار بحرية نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي ان تنمي علاقاتها الخارجية بالطريقة التي ترى انها تخدم مصلحة شعوبها على افضل وجه وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛

٦ - ان تضمن للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية العارسة الحرية لحظها في تقرير المصير وان تشجع حكم الاقليمية وخاصة حيثما يكون القهر العنصرى ولا سيما الفصل العنصرى قد حرم الشعوب من عارسة حقوقها غير القابلة للتصرف ؛

٧ - ان تعمل على اقامة وتنمية علاقات اقتصادية طائلة ومتوازنة بين الدول وتجتهد في سبيل تضييق الشفرة بين الدول المتقدمة النوا والدول النامية وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة باتفاق الرأى في دورتها الاستثنائية السادسة والسابعة بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (٦٠) ؛

٨ - أن تشجع وتعمل على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان وفهره من المعاهدات والصكوك الدولية ذات الصلة وبما في ذلك العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان (٦١) ؛

٩ - ان تعزز وتوطد وتوسع التعاون بين الامم المتحدة والدول على اساس مبادئ المساواة والعدالة الثقافية و زيادة حرية التنقل والاتصالات فيما بينها على اساس فردى وجماعى على السواء ؛

١٠ - ان تزيد في تنمية علاقاتها وتعاونها وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وتراعى المبادئ العينة اعلاه والمستمدة من الميثاق و مقرر بأنه ليس في هذا الاعلان ما يمكن ان يحل او ينقص من الالتزامات التي قد تكون اضطلعت بها تجاه دول اخرى وفقا لمبادئ القانون الدولي واحكام الميثاق .

الجلسة العامة ١٠٦

١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

(٦٠) القرارات ٣٢٠١ (٤٥-٦) و ٣٢٠٢ (٤٥-٦) و ٣٢٦٢ (٥٥-٧) .

(٦١) القرار ٢٢٠٠ ألف (٥-٢١) و المرفق .